

غضب فرنسي من السراج بعد الاتفاق مع تركيا

باريس - عدلت فرنسا عن تسليمها لستة مراكب إلى حكومة الوفاق الليبية، لتعزيم مراقبة سواحلها بسبب الوضع "في البلاد حسب ما أفادت مصادر متطابقة، الإثنين، للصحافة الفرنسية. وربط مراقبون قرار عدول باريس عن تسليم مراكب لحكومة الوفاق، بمستجدات المشهد السياسي بالبلد الذي أفصح عن تزايد النفوذ التركي بليبيا في الأونة الأخيرة.

ويأتي عدول باريس عن تزويد حكومة الوفاق بمراكب تنديدا بسياساتها المتواطئة مع تركيا، وأمام تجاهل أنقرة للاستياء الإقليمي والأوروبي من دورها السلبي في ما يتعلق بالتنقيب عن ثروات المتوسط من جهة، وإبقاء الحرب في ليبيا مُستعلة من جهة ثانية.

وكانت وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي أعلنت في فبراير أنها ستقدم هبة إلى حكومة الوفاق وهي ستة مراكب سريعة من طراز سيلينجر يبلغ طول كل واحدة منها 12 مترا.

لكن وزارة الجيوش أكدت في تصريحات صحافية، الإثنين، أن "الوضع في ليبيا لا يسمح بالقيام بهبة المراكب هذه".

ويلفت المراقبون إلى أن القرار الفرنسي يكشف الغضب الفرنسي من الدور التركي المتزايد في ليبيا وفي شرق المتوسط. وسبق أن اعتبر ماركون تصرفات تركيا "غير قانونية" في شرق المتوسط.

ومن شأن هذه الاتفاقية أن تعمق حدة الخلافات التركية الأوروبية، حيث تنتقد أوروبا سياسة أنقرة التخریبية والبرامائية في ملفات المنطقة العربية، كما من شأنها أن تزيد الاستياء الأوروبي من استنزافات اردوغان المتواصلة بشرق المتوسط.

باريس - عدلت فرنسا عن تسليمها لستة مراكب إلى حكومة الوفاق الليبية، لتعزيم مراقبة سواحلها بسبب الوضع "في البلاد حسب ما أفادت مصادر متطابقة، الإثنين، للصحافة الفرنسية. وربط مراقبون قرار عدول باريس عن تسليم مراكب لحكومة الوفاق، بمستجدات المشهد السياسي بالبلد الذي أفصح عن تزايد النفوذ التركي بليبيا في الأونة الأخيرة.

ويصرّ نظام رئيسي التركي رجب طيب أردوغان على تقويض جهود الاستقرار بالبلد ودعمه طرف سياسي وهو حكومة الوفاق، التي تتسق معه في الأيديولوجيا وفي دعم تيار الإسلام السياسي، على حساب بقية الأطراف ومصالح الليبيين. ويتعمد النظام التركي تزويد حكومة الوفاق بالسلاح والذخيرة لعرقلة جهود الجيش الوطني الليبي في تحرير العاصمة طرابلس من الميليشيات والإرهاب.

وابرم فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الليبية والرئيس التركي رجب طيب أردوغان اتفاقية حول التعاون العسكري، وأخر الأسبوع الماضي، وسط غضب شعبي ورسومي وتنديد دولي من اتفاقية تتيح لأنقرة اختراق أجواء ليبيا وأراضيها ومياهها الإقليمية دون إذن. ومن الواضح أن القرار الفرنسي يعكس غضب باريس من حكومة الوفاق بعد الاتفاق مع تركيا، لتتضم ذلك إلى مواقف منددة بهذه الاتفاقية وهما الموقف المصري ثم اليوناني.

وبينما طالبت اليونان الإثنين بدعم حلف الناتو في مواجهة ارتدادات هذه الاتفاقية على أمن المتوسط، أدانت القاهرة رسميا توقيع المذكورين المتعلقين بالمناطق البحرية والتعاون

التفاف شخصيات سياسية حول بن فليس لدعمه في الانتخابات الرئاسية

بن فليس يدفع إلى خط ثالث يخرج الجزائر من استقطاب السلطة والحراك



حظوظ وافرة لبن فليس

عازض نظام بوتفليقة، كما أنه بإمكانه امتصاص ضغط الشارع بعد الانتخابات بالتعهدات التي أطلقها في حملته الانتخابية، في ظل التوقع باستمرار الاحتجاجات، وليس من المغامرين بقلب الطاولة على النظام الحالي.

وقال بن فليس في تجمع شعبي له، الإثنين، في مدينة مستغانم بغرب البلاد "يجب الحفاظ على مشعل الجزائر. بلدنا بيكي ومتعب لكن المستقبل سيكون زاهرا بحول الله، لا بالحق، لا بالكره ولا بتصفية الحسابات بل بمشروع سياسي يدفع بها إلى الخير".

وأضاف "يجب حل الأزمة السياسية أولا، وأن يبقى الشعب متمسكا بالدولة وأن يبنينا بشريعة المؤسسات، يجب أن يلتحم معها ويدافع عنها من خلال اختيار رئيس للبلاد، وبرلمان ومنتخبين محليين حتى تصبح المؤسسات تسير في الاتجاه الصحيح، ويعدها نلتقط في بناء الاقتصاد وتحقيق مشروع المجتمع".

وتابع "ليس محتما علينا العيش وسط الأزمة، يجب بناء عدالة مستقلة ونظيفة، وإعلام نقى، وأن ندافع عن قيم الشعب الجزائري ونحسين واقع التعليم والصناعة والفلاحة وكل القطاعات. الجزائر بلد خير ويمكننا تجاوز الوضع بسلا".

وتصريحات بن فليس هي بمثابة رسائل تنطوي على خطاب وسطي، حيث يريد الجمع بين مطالب الشارع المنتفض وبين السلطة المتمسكة بخياراتها للخروج من الأزمة، ليكون بذلك خطا ثالثا، وهو ما يؤهل لأن يكون صاحب حظوظ وأحد الخيارات المتاحة للسلطة الحالية، من أجل التخفيف من الاستقطاب القائم بين طرفي الأزمة، والذهاب إلى حلول ترضي الجميع.

تلفزيونية، يبقى الغموض يخيم على حظوظ المتنافسين حول كرسي الرئاسة، والرهان على ظهور معالم دعم السلطة للمرشح معين على حساب الآخرين، بغية معرفة مؤشرات كل واحد من الخمسة.

وعكس الاستحقاقات الماضية التي يظهر فيها الرئيس سابقه وحتى سنوات، فإن السلطة الحالية عمدت إلى إبقاء حالة الغموض على موقفها، لإضفاء طابع الحياد على السباق، مما جعل كل المرشحين يملكون حظوظا للفوز بكرسي الرئاسة.

تصريحات بن فليس بمثابة رسائل تنطوي على الجمع بين مطالب الشارع المنتفض وبين السلطة التمسكة بخياراتها

ويرى مراقبون في الجزائر أن "حالة الغموض السائدة لا تترجم حالة عدم الانحياز والوقوف على مسافة واحدة بين المرشحين الخمسة، لتكريس مزاعم الرجل القوي في السلطة والجيش الجنرال قايد صالح، الذي تعهد في أكثر من تصريح بحياض العسكر، وإنما هي حالة من الارتياح على مصير النتائج، لأن المرشحين الخمسة كلهم من نظام بوتفليقة أو من مدرسة النظام، ومهما كانت نتيجة الاقتراع فإنها لن تخرج من سياق السلطة".

وهو ما يجعل علي بن فليس واحدا من المرشحين المحظوظين، لحيازته على شروط اللعبة السياسية، فهو من جهة ابن النظام ومن جهة أخرى

دخلت الحملة الانتخابية للاستحقاق الرئاسي في الجزائر أسبوعها الثالث والأخير. وعلى الرغم من الجدل الذي طغى بشأن الراضين والداعمين للعملية الانتخابية، حسمت شخصيات سياسية وأكاديمية موقفها واختارت دعم المرشح الرئاسي علي بن فليس الذي نجح في الترويج على أنه الشخصية التي تقتضيتها المرحلة، بسبب تبنيه خطابا وسطيا متوازنا، فهو منفتح لصوت الشارع من جهة، وخيارات وأولويات السلطة من جهة ثانية.

صابر بلدي

المبادرة، نواب برلمانين واكاديميون ومستقلون، ومنهم من ينحدر من مختلف التيارات السياسية، بما فيهم تيار الإسلام السياسي، في صورة محمد حديبي، وفتح ربيعي ومحمد الهادي عثمانية، وهم شخصيات قيادية في حركة النهضة الجزائرية.

ويعكس ذلك تشتت الإسلاميين في الانتخابات القادمة، فقيما تعارض أكبر الأحزاب الإخوانية في الجزائر (حركة مجتمع السلم) الاستحقاق الرئاسي، وأرجحت قرارها النهائي إلى الجمعة القادم، انخرطت حركة الإصلاح في الصفوف الداعمة للمرشح المستقل عبدالمجيد تبون، وتتوجه رؤوس النهضة لدعم علي بن فليس.

ويبقى التيار القوي في صفوف الإسلاميين، وهو وعاء جبهة الإنقاذ من بين التيارات المغذية لرحم الحراك الشعبي، رغم تفاديه رفع شعارات الخطاب الإسلامي، تفاديا لأي انقراض للسلطة على الشارع بدعوى تطويق تمدد الإسلاميين، وحتى بروز مراجعات فكرية وأيديولوجية في خطاب ملهم لقواعد جبهة الإنقاذ، مثل القيادي علي بلحاج، الذي بات يزعم بـ"حتمية التعايش بين جميع التيارات من أجل الجزائر". وفي ظل غياب الأجواء والشروط الأساسية لإجراء حملة دعائية، بسبب هيمنة المناهضين على الشارع، والافتقاد إلى مراكز سير أراء، وحتى رفض المرشحين خوض مناظرة

الجزائر - تتواصل الحملة الانتخابية للاستحقاق الرئاسي في الجزائر في أجواء استثنائية، بسبب المعارضة الشديدة التي يبديها الشارع للمرشح الذي حددته السلطة الفعلية للأزمة السياسية التي تتخبط فيها البلاد منذ عشرة أشهر، ومع ذلك يطمح المرشحون الخمسة إلى فرض الأمر الواقع، والفوز بكرسي الرئاسة بعد عشرة أيام من موعد الانتخابات.

ويحظى المرشح للانتخابات الرئاسية الجزائرية علي بن فليس، بدعم عدة شخصيات أكاديمية وسياسية وثقافية ونواب برلمانين، وأروا فيه الشخصية المناسبة لإنقاذ البلاد من المازق الذي تتخبط فيه، ولتحقيق المطالب الأساسية للشارع الجزائري، وذلك حسب بيان وقّعه، الإثنين، العشرات من الشخصيات.

وذكر الموقعون بأن "الرغبة في تحقيق مطالب الحراك الشعبي تكون عبر إصلاحات سياسية عميقة تحافظ على الثوابت الوطنية وتكرس الاستقرار في البلاد، والذهاب إلى تعديل دستوري عميق بشكل يعيد السيادة للشعب، بغية بناء مؤسسات رسمية تحظى بالشرعية. غير أن المعنيين اعتبروا أن المشاركة في الانتخابات خيار حتمي، ودعم بن فليس هو المخرج الأساسي من الأزمة". وتظهر من بين الشخصيات الموقعة على

النهضة التونسية تقر بصعوبة تشكيل حكومة ائتلافية

أحزاب مثل التيار الديمقراطي أن تكون من نصيبه. ويشير هؤلاء إلى أن هذه الوزارات السيادية تصعب مشاورات تشكيل الحكومة، كما تزيد من هامش المناورة لدى الحركة التي تطمح إلى وضع يديها بالكامل على الحكومة.

وعلى الرغم من اقتراح رئيس الحكومة المكلف حبيب الجملي أن يكون تحييد وزارات السيادة التونسية في بداية المشاورات الحكومية، يستبعد مراقبون قدرته على تأمين وتطبيق هذا الاقتراح، في ظل شكوك حول استقلاليته وخضوعه لإملاءات الحركة التي اختارته لهذا المنصب.

واسعة. تشكيل حكومة ائتلافية هو مسألة صعبة، ونحن في نصف المدة التي وفرها الدستور لتشكيل الحكومة". وبشأن الأسماء المقترحة لتولي الوزارات المستهدفة، قال "حركة النهضة ستشكل لجنة من أعضاء مجلس الشورى وأعضاء المكتب التنفيذي للحركة، لدراسة الأسماء التي سيتم تقديمها لتشكيل الحكومة القادمة".

وتعكس تصريحات الهاروني تمسك الحركة بالاستفزاز بالحكم ورغبتها في السيطرة على جميع الحقائب الوزارية، وخاصة السيادة منها. واستبعد مراقبون أن تتنازل الحركة عن الوزارات السيادية، التي اشتراط

جدد دعمه لرئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي، داعيا كل الأطراف السياسية في تونس إلى "إنجاح تشكيل الحكومة في أقرب وقت". وتواجه تونس تحديات اقتصادية واجتماعية مرتبطة بنسب الفقر والبطالة والتضخم.

وزاد الهاروني، "سنحرص على أن نكون حاضرين على رأس الوزارات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.. بالنسبة إلى الوزارات السيادية ما زلنا نتفاوض مع رئيس الحكومة المكلف، وتعامل معها وفق ما تقتضيه مصلحة البلاد". لكنه أكد أن "تشكيل الحكومة يتطلب تنازلات للالتقاء على أرضية

تونس - أقرت حركة النهضة التونسية بصعوبة تشكيل حكومة ائتلافية، مشيرة إلى رغبتها في استهداف الحقائب الاقتصادية والاجتماعية في الحكومة القادمة.

وقال رئيس مجلس شورى حركة النهضة، عبدالكريم الهاروني، إن "حركته ستحرص على أن تكون موجودة على رأس الوزارات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي في الفريق الحكومي الجديد".

جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي عقده الهاروني، الإثنين، بالعاصمة لإعلان عن مخرجات الدورة 34 لمجلس الشورى. وذكر أن مجلس شورى حركة النهضة

المغرب يعدّ لقانون يحول دون العزوف عن الانتخاب

محمد مامون العلوي

الطرفين من أن يؤثر ضعف نسبة المشاركة في الانتخابات المقبلة على مصداقية الاستحقاق". ويتابع لـ"العرب"، "الهجس الذي يورق الدولة هو ظاهرة العزوف، خصوصا في صفوف الشباب". وسبق لأحزاب معارضة قبل انتخابات 2015 أن اقترحت إقرار التصويت الإجباري، في خطوة تهدف إلى الحد من ارتفاع نسبة العزوف.

وتضمن الاقتراح، الذي تقدّم به كل من حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال، فرض عقوبات تصل إلى 500 درهم (50 دولار) على الذين لم يبدوا بأصواتهم خلال الانتخابات.

ومن جهته رفع حزب العدالة والتنمية مذكرة إلى وزارة الداخلية قبل انتخابات في عام 2015، تضمنت اتخاذ إجراءات زجرية ضد المتخلفين عن التصويت عبر التنصيص على إجبارية التصويت.

وتتباين الآراء حول إقرار إجبارية التصويت لتوسيع قاعدة المشاركة الانتخابية من عدمه. وبينما هناك من يرى في خطوة عميلة لمصالحة الفئة غير المصونة مع صناديق الاقتراع، يعارض آخرون هذا الإجراء بدعوى ضرب مبدأ حرية الرأي والاختيار كمحدد ديمقراطي. ويعتقد شقير بأن "العزوف عن التصويت الانتخابي يعزز استنكاف قيادي وأطر الأحزاب عن النزول إلى الجماهير الشعبية والتعرف الدقيق على مشاكلها الحقيقية ومقاسمتها همومها اليومية، وافتقاد الإمكانيات والوسائل الضرورية للاستقطاب والتأثير في قطاعات الناخبين، بالإضافة إلى اللجوء إلى الوعود المتكررة في التعامل مع الناخبين وعدم تحقيقها".

الرباط - دعا وزير الداخلية المغربي عبدالوافي بغاية تفتيت المواطنين المغربي، وبصفة خاصة الشباب غير المسجلين في القوائم الانتخابية، إلى تسجيل أسمائهم قبل نهاية الشهر الجاري، وذلك تجنباً لظاهرة العزوف مع اقتراب الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها عام 2021.

وأكد وزير الداخلية، الأحد، أنه "يتعين على المواطنين والمواطنات غير المسجلين باللوائح الانتخابية، خاصة منهم الشباب، ذكورا وإناثا، البالغين من العمر 18 سنة، تقديم طلبات تسجيلهم فيها قبل موفى شهر ديسمبر الجاري".

ويقول خبراء في القانون، إن هذا الإجراء الحكومي الذي يأتي قبيل انتخابات 2021، يمكن اعتباره روتينيا ككل دورة انتخابية، إلا أنه في الوضعية الحالية التي تعرف عزوفا كبيرا للشباب واستشراف عدم الثقة بالأحزاب والشان العام، يعكس تخوفا من عزوف عقابي في الانتخابات القادمة.

وشهدت انتخابات التشريعية في أكتوبر 2016 مشاركة شعبية منخفضة، فمن بين أكثر من 15 مليون ناخب مسجل، التحق 43 بالمئة منهم فقط إلى صناديق الاقتراع، مقارنة مع ما تم تسجيله في انتخابات عام 2011 وتجنبنا لسيناريو مشابه، وجهت وزارة الداخلية المشرفة على الانتخابات دعوة شبه رسمية لرؤساء الأحزاب السياسية لمناقشة إمكانية إقرار التصويت الإجباري قبل استحقاقات 2021. وحسب المحلل السياسي محمد شقير، "يعكس هذا التشاور تخوف



هاجس العزوف يورق الحكومة المغربية